تحليل الجملة الفعلية

(١) الدكتور محمد إبراهيم البنا
كلية اللغة العربية ــ جامعة أم القرى ــ مكة المكرمة

قد يظن أن تحليل الجملة في العربية يعتمد أساسا على علامات الاعراب ، تلك التي تعتري بعض الأسماء وبعض الأفعال . وهذا الظن لا يلبث أن يزول أمام واقع هذه المفردات المعربة ، ذلك أنه ليس كل الكلمات معربا ، ثم انه ليس كل المعربات قابلا للحركة الاعرابية ، فالمبني والمعتل الآخر يمثلان نسبة كبيرة من حيث الاستعمال ، ومع ذلك لا نفتقد معهما تلك المعاني النحوية التي نجدها مع الكلمات المعربة . وهذا أدل دليل على أن شيئا في نظم الكلام هو منبع التفاهم بين المتكلم والمخاطب ، والكاتب والقارىء .

قيمة العلامات :

على أنه ينبغي التنبيه أول الأمر على أن هذه العلامات التي تلحق الكلم العربية هي من سمت العربية ، ولقد وفق الله علماء النحو إلى تمييز المعربات من المبنيات ، على نحو ما نجده في صدور كتب النحو ، من وصف علامات المعربات وأوضاع المبنيات ، مُحَدِّدين كيفية النطق بآخر الكلمة في كل من هذين الصنفين . ولقد بدا لنا أن أداء هذه العلامات في المعربات ، وأداء أوضاع المبنيات يُحَقِّق الوضوح والبيان والفصاحة ، وكان هذا تفسيرنا لمصطلح الاعراب[1] . ومع ذلك لا ننكر أن تغير هذه العلامات في بعض الأجزاء قد يكون دليلا على بعض المعاني النحوية ، بيد أنه ينبغي أن يعلم أن تحليل الجملة مبني على نظم الكَلِم ، ونحن إنما نأخذ في هذا بمقالة القدماء .

---

(١) انظر الإعراب سمة العربية الفصحى ٩ ــ ١٢ .

الفعل منشأ التعلق :

لقد عنى النحاة أيضا ببيان منشأ التعلق والارتباط في التركيب ففي الجملة الفعلية وجدوا أن الفعل يرتبط به كثير من الأجزاء التي تستدعيها دلالته ، فالأفعال تدل على الحدث والزمان والفاعل[٢] ، ودلالتها على كل من هذه الأنواع الثلاثة دلالة مبهمة ، فالفعل يدل على حدث مبهم ، وكذلك زمان مبهم ، وفاعل مبهم ، فإذا قلنا مثلا : حضر ، دل هذا الفعل على حضور غير معين نوعه ، وكذلك دل على زمان ماض ، وهذا الزمان الماضي غير محدد في أي جزء من أجزاء ذلك الماضي ، ثم إنه يدل على فاعل ما لا يدرى من هو ، فإذا قيل : حضر محمد ، فقد أزال ذكر محمد ابهام الفاعل ، وإذا قيل : حضر محمد صباح اليوم ، فقد أزال ذكر الظرف ابهام الزمان ، وإذا قيل : أبلى محمد بلاء الأبطال ، فقد تبين نوع هذا الحدث .

هذا مثل للفعل اللازم المسند إلى الغائب ، وما حدث معه ينسحب على الفعل « يحضر » المسند إلى الغائب أيضا . ولا جدال في أننا في كل جملة من هذه الجمل الثلاث : حضر محمد ، وحضر محمد صباح اليوم ، وأبلى محمد بلاء الأبطال ، ندرك جهة التعلق ، وندرك أن « محمد » ، « صباح اليوم » ، و « بلاء الأبطال » هي قيود في الحقيقة تزيل الاطلاقات التي يدل عليها الفعل ، وأن وضع « محمد » إلى جانب « حضر » بيان للفاعلية التي تدل عليها صيغة ، « فعل » ، وإذا أعرب النحاة « محمد » فاعلا ، فهو على سبيل التجوز ، لأنه في الحقيقة بيان للفاعل الذي تدل عليه الصيغة ، وهكذا القول في الظرف والحدث المبين ، فكل منهما بيان للزمان الذي وقع فيه الفعل ، ولنوع الحدث الذي وقع عليه .

أما إذا كان الفعل المسند إلى الغائب متعديا أو واقعا ، فإن الفعل يطلب ما يبين هذا الذي يقع عليه ، نحو : فهم محمد المسألة ، فالفعل فهم يدل على ما يقع عليه الفهم دلالة مبهمة ، وذكر « المسألة » أزال الابهام .

إننا نعرب هذه المطلوبات الأربعة : فاعلا، وظرفا ، ومفعولا مطلقا ، ومفعولا به

---

(٢) انظر الرد على النحاة ٨٢ ، والخصائص ٣/٩٦ .

ولا يلتبس واحد من هذه الأربعة بالآخر ، ذلك أن كلا منها متميز بدلالته ، فمحمد غير صباح اليوم ، وهما غير الحضور ، وهذه الثلاثة غير المسألة ، ودلالة كل منها هي التي تحدد موقعها بالنسبة إلى الفعل الذي استدعى كلا منها .

مما تقدم يتبين أن تحليل الفعلية يتوقف أساسا على دلالة الفعل ، ودلالة كل من الأجزاء التي تأتلف معه لتؤدي الوظائف البيانية المتقدمة ، كما يتبين أن أمثال الجملتين المتقدمتين : أبلى محمد صباح اليوم بلاء الأبطال . وفهم محمد المسألة يمكن للمبتدىء اعرابها إذا قُدِّمت إليه وقد خلت من الاعراب ، وآية ذلك أن من الاسئلة التي تقدم للشادين ما يطلب به ضبط النص ثم اعرابه ، وهو في ضبطه إنما يستهدى الدلالات المتقدمة .

إن الفعل الواقع كما قدمنا يطلب فاعلا ومفعولا ، وإذا أريد الاجتزاء بدلالته على المفعول وحده فلا بد من تغيير في هيئته ، وهذا المعنى هو الذي يدل عليه الفعل بهيئته الجديدة ، فنحن لا نعلم أن ما بعد الفعل فاعلا أو نائب فاعل من حركته الاعرابية ، وإنما من صيغة الفعل نفسه ، فإذا قيل أمنت العيون ، وأُمِنَت العيون لا تدلنا العلامة الاعرابية على أن العيون فاعلٌ أو نائب فاعل . ولكن الذي نبه على ذلك هو هيئة الفعل المتقدمة ، فبالهيئة الأولى اقتضى العيون فاعلا ، وبالثانية اقتضاها نائب فاعل . وهذا مثل لما تؤديه دلالة الفعل في تحليل الجملة .

وأي تغيير في هيئة الفعل يؤدي إلى تَغَيُّر فيما يقتضيه الفعل ويطلبه ، فإذا كان تغيير هيئة الفعل ببنائه للمفعول قد جعل الفعل يطلب المفعول وحده ، فإن تغيير بنيته بالزيادة عليه يؤدي إلى إقامة علاقات جديدة ، تقول : ذهب زيد فيكون زيد مكتفى به ، على أنه إذا قيل : أذهب زيد عليا ، فإننا نجد الفعل يطلب ما يقع عليه الذهاب . ونحو ذلك : فرح محمد ، وفَرَّح محمد عليا ، وحَسُن محمد وحاسن محمد عليا . وكتب محمد ، واستكتب محمد عليا .

وشبيه بتغير هيئة الفعل عند بنائه للمفعول ما نجده في الصيغ تَفَعَّل ، وانفعل وافتعل ، تقول : هذب محمد عليا ، وتهذب علي ، وكسر محمد الكوب ، وانكسر الكوب ، وأحرقت النار الحديقة فاحترقت .

على أنه إذا كان الفعل محتمل الدلالة انعكس الاعراب على ما بعده بحسب ذلك الاحتمال ، قرىء في السبعة : ﴿ ولتستبين سبيلُ المجرمين ﴾[٣] ، قرىء برفع سبيل ونصبه ، وذلك أن التاء في (تستبين) تحتمل أن تكون للخطاب فالفاعل مقدر ، وتحتمل أن تكون للتأنيث فالفاعل (سبيل) . فلم يجز واحد من الاعرابين إلا لأن الفعل قبله قد سمح به .

ولأن الفعل هو منشأ التحليل وهو طالب لما بعده على نحو ما يكون بينهما من العلاقة التي تفرضها دلالتهما ، نرى في كثير من التراكيب فِقْدان القيمة النحوية للعلامات الاعرابية التي يكون عليها ذلك الجزء المرتبط به ، ومن هنا نشأت مقالات النحاة بالزيادة والحذف ، وذلك في نحو قوله تعالى : ﴿ ما تسبق من أمة أجلها ﴾[٤] ، ﴿ ما أتى الذين من قبلهم من رسول ﴾[٥] ، ﴿ وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة ﴾[٦] ، ﴿ هل يراكم من أحد ﴾[٧] . فالمجرور بـ (من) في كل من هذه الآيات ــ وهو : أمة ، ورسول ، ومثقال ، وأحد ــ فاعل ، والذي قضى باعرابه هذا الاعراب هو الفعل ولا يضر هذه الزيادات وأثرها الاعرابي ، لأن الفعل هو مناط التعلق . وكذلك القول في قوله تعالى : ﴿ ما اتخذ الله من ولد ﴾[٨] ، ﴿ ما أريد منهم من رزق ﴾[٩] ، ﴿ ما أنزل الله بها من سلطان ﴾[١٠] ، المجرور ــ وهو : ولد ، ورزق ، وسلطان ــ مطلوب مفعولا للفعل على الرغم من تلك الزيادة . ومن الملاحظ أن (من) هي المزيدة في النوعين المتقدمين ، ومع ذلك نرى مدخولها معينا للفاعلية أو المفعولية ، وذلك التعين نابع من الفعل .

---

(٣) الآية ٥٥ من سورة الأنعام ، وانظر السبعة لابن مجاهد ٢٥٨ .
(٤) الآية ٥ من سورة الحجر .
(٥) الآية ٥٢ من سورة الذاريات .
(٦) الآية ٦١ من سورة يونس .
(٧) الآية ١٢٧ من سورة التوبة .
(٨) الآية ٩١ من سورة المؤمنون .
(٩) الآية ٥٧ من سورة الذاريات .
(١٠) الآية ٤٠ من سورة يوسف .

كان ما تقدم مثلا للزيادة ، ومما يقضى فيه الفعلُ بالحذف ما ورد في نحو قوله تعالى : ﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلا ﴾[11] ، وقوله تعالى : ﴿ ويحذركم الله نفسه ﴾[12] ، المنصوب ــ وهو : قومه ، ونفسه ــ لا يصل إليه الفعل بنفسه وإنما هو على تقدير حرف الجر : « من » .

هذه النماذج المتقدمة تعطينا أن المقوم للمعنى النحوي هو المُقتضي ، وأعني به الفعلَ ، وأن الحركة الاعرابية مصروفة عن الظاهر المعهود فيها .

على أنه قد يحذف المفعول جملة والفعل طالبٌ له دالٌ عليه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ هذا ما وعد الرحمن ﴾[13] ، أي : ما وعدنا الرحمن ، وقوله تعالى : ﴿ كذبت قبلهم قوم نوح وعاد وفرعون ذو الأوتاد ﴾[14] ، أي : كذبت الرسل .

وإذا قلنا بأن للفعل أثرا كبيرا في إعراب ما بعده على نحو ما تعطيه دلالته مع دلالة الأجزاء بعده ، فإن السياق له الأثر نفسه في توجيه طلب الفعل ، وجعل الجزء مرادا لوظيفة غير التي يقضى بها ظاهر لفظه ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾[15] . فلو احتكمنا إلى ظاهر لفظ (وزر) لأعربناه مفعولا مطلقا مُبيِّنا للنوع ، فالوزر قد يكون مصدرا ، يقال : وَزَرَ وَزْرا ، وَوِزْرا ، ووِزْرَة : أثِمَ . وقد يراد بالوِزْر أثر المصدر أو ما يسمى باسم المصدر ، أو الشيء المفعول ــ والفرق بين المصدر واسمه هو الفرق بين حركة الفاعل وناتج هذه الحركة ــ وسواء أكان مصدرا أم اسم مصدر فكلاهما يقع مفعولا مطلقا كان المنتظر أن نعرب (وزر أخرى) في الآية مفعولا مطلقا ، ولكن السياق لا يقتضيه على هذا المعنى ، فليس المراد معنى المثلية الذي يعطيه المفعول المطلق في قوله تعالى : ﴿ ويدع الانسان بالشر دعاءه بالخير ﴾[16] ، أي : يدعو

---

(١١) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .
(١٢) الآية ٢٨ من سورة آل عمران .
(١٣) الآية ٥٢ من سورة يسٓ .
(١٤) الآية ١٣ من سورة صٓ .
(١٥) الآية ١٦٤ من سورة الأنعام .
(١٦) الآية ١١ من سورة الاسراء .

دعاء في الشر مماثلا لدعائه في الخير[١٧] ، وإنما المراد في الآية الكريمة أنه لا تحمل نفس آثمة وزر نفس أخرى . وعلى هذا فوزر أخرى مطلوب للفعل مفعولا به لا مفعولا مطلقا والذي وَجَّه إلى هذا السياقُ . وفي هذا المعنى يذكر ابن الشحري في قوله تعالى : ﴿ أحببت حب الخير ﴾[١٨] : « وظاهر لفظ قوله تعالى (أحببت حبَّ الخير) ، أن انتصاب (حب الخير) على المصدر ، وليس كذلك ، لأنه لم يخبر أنه أحب حبا مثل حب الخير ، كما قال : ﴿ فشاربون شرب الهيم ﴾[١٩] ، أي : شربا مثل شرب الهيم لأنه لو أراد هذا لأخرج الخيل عن أن تكون من الخير ، إذ التقدير : « أحببت الخيل حبا مثل حب الخير »[٢٠] . ثم نقل عن الفراء والزجاج أن انتصاب (حب الخير) على المفعول به ، والمعنى : آثرت حب الخير . فانظر كيف ضَمَّن السياقُ الفعلَ في كلتا الآيتين : ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ ، ﴿ أحببت حب الخير ﴾ معنى أصبح به طالبا لا بدلالة لفظه ، فالفعل وَزَر بمعنى آثم ، وأحب بمعنى ود ، وكلاهما لم يطلب بهذا المعنى ، وإنما بمعنى يوجبه السياق ، وهو الحمل في وزر ،والإيثار في أحب . وقد قيل مثل هذا في قوله تعالى : ﴿ أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم ﴾[٢١] ، قيل : ان عاهدوا بمعنى أعطوا ، فعهداً مفعول لعاهدوا بتضمينه معنى الاعطاء[٢٢] ، وقوله تعالى : ﴿ ألم يعدكم ربكم وعدا حسنا ﴾[٢٣] ، انه أريد بالوعد الموعود ، فيكون مفعولا ثانيا[٢٤] .

والعلاقة بين صيغة المصدر وبين معنى المفعولية هي التي أتاحت أولا إيقاع المصدر مرادا به المفعول به . فالمصدر ــ وهو حركة الفاعل ــ قد يطلق ويراد به أثره ، وهو الشيء المفعول ، لأنه نتاج هذه الحركة .

مما سبق يتبين أن المعنى النحوي في الجملة الفعلية محكوم بدلالة الفعل ودلالة الأجزاء معه ، ثم السياق ، فهذه الثلاثة تتعاون جميعها في تحديد وظيفة الأجزاء التي

(١٧) انظر اللسان ، مادة : وزر .
(١٨) الآية ٣٢ من سورة صٓ .
(١٩) الآية ٥٥ من سورة الواقعة .
(٢٠) الأمالي ٥٧/١ ــ ٥٨ .
(٢١) الآية ١٠٠ من سورة البقرة .
(٢٢) البحر المحيط ٢٦٨/٦ .
(٢٣) الآية ٨٦ من سورة طه .
(٢٤) البحر المحيط ٢٦٨/٦ .

تصحب الفعل . وقد وجدنا كيف أحال السياق جزءا من أجزاء التركيب من أن يكون مفعولا مطلقا ليكون مفعولا به ، ورأينا أن السياق لم يصنع هذا وحده ، وإنما لا بد أن يكون الفعل معه متعديا أو صالحا لهذه التعدية . وإن هذا السياق مهم جدا في اللغة المكتوبة لتحديد وظيفة بعض أجزاء التركيب ، بحيث إنه إذا فقد يصبح بعض أجزاء التركيب صالحا لأداء الوظيفتين أو أكثر في الجملة،وهو ما نراه عند النحويين حين يرددون اعراب بعض أجزاء التركيب بين أن يكون مفعولا أو حالا ، أو مفعولا مطلقا أو مصدرا .

التفرقة بين الفاعل والمفعول الظاهرين:

وقد يتساءل . أليس الاعراب يؤدي وظيفة حاسمة في غيبة السياق في التفرقة بين الفاعل والمفعول ؟ وأنه لولا الاعراب ما عرفنا الفاعل من المفعول نحو : ضرب زيد عمرا ؟

والجواب عن هذا أن مدارسة النصوص حول الجملة التي ظهر فيها كل من الفاعل والمفعول قد وقفتنا على أن التفرقة بينهما قد تضافرت في بيانها دوال غير الاعراب . ولذلك لا نجد في القرآن الكريم ولا في غيره من أشعار العرب نحو يضرب زيد عمرا ، من الأمثلة التي يصلح فيها كل من الاسمين للاسناد إليه والوقوع عليه ، ويزيل الاعراب فيها الالتباس ، ويحدد الفاعل من المفعول . وإذا كانت النصوص قد دلتنا على ذلك في دراسة هذا التركيب فإن البحث في كتاب سيبويه ــ وهو يمثل فقه الأوائل للعربية ــ قد بين أن هؤلاء الأوائل ما كانوا يحفلون بموضوع اللبس ، يقول الشاطبي عند بيت ابن مالك :

وأخِّرِ المفعولَ إنْ لبسٌ حُذِرْ

« وهذا السبب من عادة المتأخرين أن يذكروه ــ أعني التزام المرتبة إذا عُدِم الفارق بين الفاعل والمفعول . وقد تقدم له ابن السراج في الأصول ، ولم يذكر ذلك سيبويه ولا غيره من المتقدمين ، بل نَصُّوا على خلافه . ولكن ابن مالك اتبع من اعتبر ذلك واعتمده ، وأجرى الكلام عليه »[٢٥] . لقد كان هؤلاء المتقدمون يدركون أن النص تلفه القرائن ، وأنه لا الاعراب ، ولا تحديد المرتبة مما يعين الوظيفة النحوية لجزء التركيب .

(٢٥) المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية ، ورقة ٥٣٥ .

ثم خلف من بعدهم من قال بدلالة الاعراب على المعاني النحوية ، وساق على مقالته حُجَجا كثيرة ، من أهمها أنه لولا الاعراب ما ميز فاعل من مفعول . وقد مضى الناس يأخذون بهذه المقالة ، ومن أوائل من قال بها ابن قتيبة وتبعه ابن فارس[٢٦]

لقد تتبعت[٢٧] ، هذا التركيب في القرآن الكريم كله ، وفي بعض الأشعار ، فوجدت هذا التركيب الذي ظهر فيه كل من الفاعل والمفعول يمثل نسبة ضئيلة وذلك إذا قيس بالتراكيب التي حلت فيها الضمائر محل الأسماء الظاهرة ، أو التي اشترك فيها الضمير مع الاسم الظاهر ، فكان أحدهما فاعلا والآخر مفعولا . فتلك هي الظاهرة الغالبة فنحو قوله تعالى : ﴿ الذين آتيناهم الكتاب ﴾[٢٨] ، ونحو : ﴿ ولا يكلمهم الله ﴾[٢٩] ، ونحو : ﴿ يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون ﴾[٣٠] . هو الغالب على التراكيب التي أسند فيها الفعل إلى فاعل وأوقع على مفعول . فلا تجد في سورة البقرة من التركيب الذي ندرسه إلا نيفا وثلاثين آية ، وتخلو منه بعض سور القرآن الكريم تماما ، نحو سورة فصلت ، والأحقاف ، والذاريات ، والرحمن ، والممتحنة ، وغير ذلك من قصار السور .

ثم إذا عدنا إلى هذه النسبة المحدودة وجدناها تنقسم إلى أربع مجموعات :

المجموعة الأولى : وهي الغالبة ــ الفاعل فيها متميز من المفعول ، لاستحالة الاسناد إلى المفعول ، والوقوع على الاسم الفاعل . ومن أمثلة هذه المجموعة قوله تعالى : ﴿ ويحمل عرشَ ربك فوقهم يومئذ ثمانية ﴾[٣١] ، ومثل : ﴿ يوم يتذكر الانسانُ ما سعى ﴾[٣٢] ، ومثل : ﴿ وإذا حضر القسمةَ أولو القربى ﴾[٣٣] . فالحمل واقع من

(٢٦) تأويل مشكل القرآن ١١ ، والصاحبي ٤٢ ــ ٤٣ .
(٢٧) لقد فهرست هذا التركيب في القرآن الكريم ، ولم يتجاوز في احصائي ــ حتى الآن ــ ٣٩٦ . تركيب .
(٢٨) الآية ١٢١ من سورة البقرة .
(٢٩) الآية ١٧٤ من سورة البقرة .
(٣٠) الآية ٣ من سورة البقرة .
(٣١) الآية ١٧ من سورة الحاقة .
(٣٢) الآية ٣٥ من سورة النازعات .
(٣٣) الآية ٨ من سورة النساء .

الثانية ، والتذكر من الانسان ، والحضور من أولي القربى . ولا يتصور الوقوع من الاسم الآخر في كل من هذه الجمل . وما وجدته في معلقة عمرو بن كلثوم من هذا التركيب هو من هذه المجموعة ، وذلك في أبيات ثلاثة ، هي قوله[٣٤] :

بيوم كريهة ضربا وطعنا أقربه مواليك العيونا
ولا شمطاء لم يترك شقاها لها من تسعة الا جنينا
وما منع الظعائن مثل ضرب ترى منه السواعد كالقلينا

المجموعة الثانية : وهي آيات قد يتوهم فيها جواز اسناد الفعل إلى كل واحد من الاسمين ، ويصرف السياق هذا الوهم ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وجاء السحرة فرعون قالوا : إن لنا لأجرا ﴾ . فالمجيء واقع من السحرة بدليل قوله قبل : ﴿ قالوا : أرجه وأخاه وأرسل في المدائن حاشرين . يأتوك بكل ساحر عليم . وجاء السحرة .. ﴾ ومثل قوله : ﴿ وأضل فرعون قومه ﴾[٣٥] . فسياق القصة ينحو بالاضلال إلى فرعون بدءا من قوله للسحرة : قال : ﴿ آمنتم له قبل أن آذن لكم ﴾ . وقبل الآية : ﴿ فأتبعهم فرعون بجنوده ﴾ ، ثم إن عجزها يعود فيه الضمير مفردا على فرعون ، وهو قوله : (وما هدى) . ومثل قوله تعالى : ﴿ وقتل داود جالوت ﴾[٣٦] . وقوله تعالى : ﴿ ونادى أصحاب الجنة أصحاب النار ﴾[٣٧] ، ﴿ ونادى أصحاب النار أصحاب الجنة ﴾[٣٨] ، ﴿ وإذ نادى ربك موسى ﴾[٣٩] ، ﴿ ونادى نوح ابنه ﴾[٤٠] ، ﴿ ونادى نوح ربه ﴾[٤١] . وهي آيات ـــ كما قدمت ـــ يعين السياق فيها المسند إليه ، وقد لاحظت أن المسند إليه فيها متقدم على المفعول .

---

(٣٤) معلقة عمرو بن كلثوم ، الأبيات ٧ ، ١٧ ، ٨٣ .
(٣٥) الآية ٧٩ من سورة طه .
(٣٦) الآية ٢٥١ من سورة البقرة .
(٣٧) الآية ٤٤ من سورة الأعراف .
(٣٨) الآية ٥٠ من سورة الأعراف .
(٣٩) الآية ١٠ من سورة الشعراء .
(٤٠) الآية ٤٢ من سورة هود .
(٤١) الآية ٤٥ من سورة هود .

المجموعة الثالثة : وفيها لا يكون أحد الاسمين أولى بالإسناد إليه من الآخر ، لأنه ليس بمميز منه ، وهي قوله تعالى : ﴿ ولا يسأل حميم حميما ﴾[٤٢] ، ﴿ فتذكر إحداهما الأخرى ﴾[٤٣] ، ﴿ فإن أمن بعضكم بعضا ﴾[٤٤] ، ﴿ ولا يغتب بعضكم بعضا ﴾[٤٥] ، ﴿ ويلعن بعضكم بعضا ﴾[٤٦] . وفي هذه المجموعة يلاحظ أيضا تقدم الفاعل وتأخر المفعول ، كما يلاحظ أنه لم يَنُصَّ على الفاعلية شيءٌ في دلالة الفعل ولا الفاعل وإنما كان الاعراب وحده هو المميز بين صورة الفاعل والمفعول ، تلك الصورة المعهودة في العربية ، إذ لا بد أن يأتي التركيب على هذه الصورة ، ولو لم تفرق في حقيقة الأمر بين فاعل ومفعول .

وقد أجاز بعضهم في الآية الثانية ، وهي قوله تعالى : ﴿ فتذكر احداهما الأخرى ﴾ أن تكون (احداهما) مفعولا ، و (الأخرى) فاعلا ، لزوال اللبس[٤٧] . على أن السهيلي كان يرى في مثل هذا التركيب وجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، وقد رجع ذلك إلى أن الفاعل أهم ، وأنه قد زاد اهتمامهم به وتضاعف باتصاله بالضمير ، وبين أن العرب في قولهم : ضرب بعضهم بعضا ، لم يحذفوا الضمير من الفاعل وينقلوه إلى المفعول . فلم يقولوا : ضرب بعض بعضهم[٤٨] . والقرآن الكريم على هذا ، ترى فيه الفاعل مقدما على المفعول .

ويبدو أنه ــ وإن عدم الضمير ــ كما في الآية الأولى : ﴿ ولا يسأل حميم حميما ﴾ يجب أيضا أن يتقدم الفاعل ، لأنه ليس في المفعول ما يقضي بتقديمه .

أما المجموعة الرابعة والأخيرة : فهي بضع آيات أسند فيها الفعل في قراءة إلى أحد الاسمين ، وفي أخرى إلى الاسم الآخر ، فما كان في أولاهما فاعلا تراه في القراءة الأخرى

---

(٤٢) الآية ١٠ من سورة المعارج .
(٤٣) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .
(٤٤) الآية ٢٨٣ من سورة البقرة .
(٤٥) الآية ١٢ من سورة الحجرات .
(٤٦) الآية ٢٥ من سورة العنكبوت .
(٤٧) البحر المحيط ٢/٣٥٠ .
(٤٨) نتائج الفكر في النحو ١٧٤ ــ ١٧٥ .

مفعولا . وقراءة الجمهور توافق استعمال الفعل في غير هذه الآية ، وتجعل الاعراب الآخر في القراءة الآحادية أو الشاذة يمثل مشكلة بدل أن يكون معينا على المعنى ، فأخذ النحاة يؤولون الفعل حتى يقتضى ما كان فاعلا مفعولا ، وما كان مفعولا فاعلا ، وهذه الآيات هي :

١ ــ ﴿ فتلقى آدم من ربه كلمات ﴾[٤٩] ، قرأ الجمهور برفع آدم ، ونصب كلمات . وقرأ ابن كثير بنصب آدم ورفع كلمات .

٢ ــ ﴿ وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات ﴾[٥٠] . قرأ الجمهور بنصب إبراهيم ، ورفع ربه . وفي قراءة شاذة برفع إبراهيم ونصب ربه .

٣ ــ ﴿ قال : لا ينال عهدي الظالمين ﴾[٥١] . قرىء في الشواذ (الظالمون) .

٤ ــ ﴿ لن ينال الله لحومها ﴾[٥٢] ، قرىء في الشواذ بإسناد الفعل إلى (لحومها) .

٥ ــ ﴿ إذ حضر يعقوب الموت ﴾[٥٣] ، وقرىء في الشواذ بإسناد الحضور إلى يعقوب وإيقاعه على الموت .

٦ ــ ﴿ وتغشى وجوههم النار ﴾[٥٤] . قرىء في الشواذ بإسناد الفعل إلى الوجوه وايقاعه على النار .

٧ ــ ﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾[٥٥] . قرىء في الشواذ بإسناد الخشية إلى لفظ الجلالة .

٨ ــ ﴿ وكلم الله موسى تكليما ﴾[٥٦] . قرىء في الشواذ بنصب لفظ الجلالة .

---

(٤٩) الآية ٣٧ من سورة البقرة ــ وانظر النشر ٢١١/٢ .

(٥٠) الآية ١٢٤ من سورة البقرة ، وانظر البحر المحيط ٣٧٤/١ ــ ٣٧٥ .

(٥١) الآية ١٢٤ من سورة البقرة ، وانظر البحر المحيط ٣٧٧/١ .

(٥٢) الآية ٣٧ من سورة الحج ، وانظر البحر المحيط ٣٧٠/٦ .

(٥٣) الآية ١٣٣ من سورة البقرة . وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥٥٩/١/٣ .

(٥٤) الآية ٥٠ من سورة إبراهيم . وانظر البحر المحيط ٤٤٠/٥ ــ ٤٤١ .

(٥٥) الآية ٢٨ من سورة فاطر ، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥٦٠/١/٣ ــ ٥٦١ ، البحر المحيط ٣١٢/٧ ، والنشر ١٦/١ .

(٥٦) الآية ١٦٤ من سورة النساء . وانظر المحتسب ٢٠٤/١ .

٩ ــ ﴿ ولقد صدق عليهم ابليس ظنه ﴾[٥٧] . قرىء في الشواذ باسناد الفعل إلى الظن ونصب ابليس .

هذه الآيات التسعة كان ينبغي أن تكون من المجموعة الأولى ، ولكن ورود القراءة الأخرى هو الذي ميزها ، وواضح أن الفاعل الحقيقي في هذه الآيات هو الذي جاء في قراءة الجمهور ، وأن إسناد الفعل إلى الاسم الآخر في القراءة الشاذة إسناد يقوم على التوسع أو التجوز ، ولما رأى ابن الطراوة هذه الآيات ونظائرها في الشعر أجاز الرفع والنصب في كلا الاسمين ، يقول الشاطبي : ﴿ ان النحويين يقولون : إذا كان معنى الكلام يميز بين الفاعل والمفعول جاز في الشعر كثيرا أن ينصب الفاعل ويرفع المفعول ، وجاز في الكلام قليلا ، ومن ذلك قراءة عبد الله ﴿ فتلقى آدم من ربه كلمات ﴾ بنصب آدم ورفع كلمات . وقالوا : خرق الثوب المسمار .. وقد جعل ابن الطراوة هذا قياسا مطردا ، فأجاز نصب الفاعل ورفع المفعول إذا فهم المعنى ، نحو : أكل الخبز زيدا .. »[٥٨] .

مما سبق يتبين أن تحليل الجملة الفعلية التي أسند فيها الفعل إلى اسم ظاهر ووقع على اسم ظاهر آخر لا يتوقف على الاعراب ، وأن ما تَصَوَّره بعض النحاة من أن الاعراب أساس في نحو : « ضرب زيد عمرا » ، لمعرفة كل من الفاعل والمفعول ــ هو تصور يفتقر إلى مدارسة النصوص ، فلا شيء في العربية نحو « ضرب زيد عمرا » إلا وتجد السياق فيه معينا للفاعل والمفعول[٥٩] .

---

(٥٧) الآية ٢٠ من سورة سبأ ، وانظر المحتسب ١٩١/٢ .

(٥٨) المقاصد الشافية ، ورقة ٥٠٧ .

(٥٩) يتبع هذا المقال إن شاء الله مقالات أخرى عن علاقة الحال وبعض المفعولات بالفعل .

مراجع البحث

١ ــ الإعراب سمة العربية الفصحى للدكتور محمد إبراهيم البنا ــ دار الإصلاح بمصر ط ١ سنة ١٤٠١ هـ ــ ١٩٨١ م .

٢ ــ البحر المحيط لأبي حيان ، ط السعادة بمصر .

٣ ــ تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ، تحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر ، ط عيسى الحلبي بمصر ١٩٥٤ م .

٤ ــ الخصائص لابن جني ، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، ط دار الكتب بمصر ١٣٧١ هـ ــ ١٩٥٢ م .

٥ ــ دراسات لأسلوب القرآن الكريم للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة ، مطبعة حسان بالقاهرة .

٦ ــ الرد على النحاة لابن مضاء ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام بالقاهرة ط/١ ، ١٣٩٩ هـ ــ ١٩٧٩ م .

٧ ــ الصاحبي لابن فارس ، تحقيق الأستاذ السيد أحمد صقر ، ط عيسى الحلبي ــ القاهرة .

٨ ــ القراءات السبعة لابن مجاهد ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ١٩٨٠ م .

٩ ــ لسان العرب لابن منظور ، دار الفكر ببيروت .

١٠ ــ المحتسب لابن جني ، تحقيق الأستاذ على النجدي ، والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح شلبي ، دار التحرير بمصر ١٣٨٦ هـ .

١١ ــ معلقة عمرو بن كلثوم بشرح أبي الحسن بن كيسان ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام بمصر ١٤٠٠ هـ ــ ١٩٨٠ م .

١٢ ــ المقاصد الشافية شرح خلاصة الكافية للشاطبي ، مخطوطة الخزانة الملكية بالمغرب .

١٣ ــ نتائج الفكر في النحو ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، منشورات جامعة قار يونس بليبيا ، ط ١ دار الشروق ببيروت ١٣٩٨ هـ .

١٤ ــ النشر في القراءات العشر لابن الجزري ــ تصوير دار الفكر بيروت